No 4A العدد 4A
2026 آب Aug 2026
مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
مجلة محكمة تصدر عن
جامعة ساوة الاهلية

مقالة مراجعة موضوع - الأمن الغذائي في ظل التحولات السكانية

م.م.سمر حسين عكله
كلية التربية للبنات -جامعة بغداد
Samar.Hussain@coeduw.uobaghdad.edu.iq

الملخص:
يهدف هذا المقال إلى مراجعة وتحليل الأدبيات الحديثة المتعلقة بالعلاقة بين التحولات السكانية والأمن الغذائي، مع التركيز على النمو السكاني، والتحضر، والهجرة، والتركيب العمري، بوصفها أبرز المتغيرات الديموغرافية المؤثرة في النظم الغذائية. واعتمدت الدراسة منهج المراجعة الموضوعية من خلال تحليل ومقارنة الدراسات العلمية والتقارير الدولية المنشورة ،وأظهرت المراجعة أن الأدبيات الحديثة انتقلت من تفسير الأمن الغذائي بالاعتماد على النمو السكاني فقط إلى منظور أكثر شمولًا يدمج العوامل الديموغرافية مع المتغيرات الاقتصادية والبيئية والمؤسسية ضمن إطار النظم الغذائية. كما بينت أن أثر التحولات السكانية يختلف باختلاف السياقات التنموية وكفاءة الحوكمة ومرونة النظم الغذائية. وتخلص الدراسة إلى أن تعزيز الأمن الغذائي يتطلب سياسات متكاملة تراعي التحولات السكانية وتدعم استدامة النظم الغذائية، مع الحاجة إلى توسيع الدراسات التطبيقية، ولا سيما في الدول النامية.
الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، التحولات السكانية، النمو السكاني، النظم الغذائية.

Food Security under Demographic Transformations

Samar Hussein Oglah

Abstract
This article reviews recent research on the relationship between population changes and food security. It focuses on four main demographic factors: population growth, urbanization, migration, and age structure. The study follows a Subject Review approach by analyzing and comparing scientific studies and international reports published between 2019 and 2025. The review shows that recent research no longer explains food security mainly by population growth. Instead, it views food security as the result of interactions between demographic, economic, environmental, and institutional factors within food systems. The findings also indicate that the impact of population changes differs according to the level of development, governance, and the resilience of food systems. The study concludes that improving food security requires integrated policies that consider demographic changes and support sustainable food systems, while highlighting the need for more applied research, especially in Arab countries.
Keywords: Food security, Population changes, Population growth, Food systems

اولاً: المقدمة :يشكل الأمن الغذائي أحد أبرز التحديات العالمية في القرن الحادي والعشرين، في ظل التفاعل المتزايد بين التحولات الديموغرافية والاقتصادية والبيئية، وما يرافقها من ضغوط متنامية على الموارد الطبيعية والنظم الغذائية. فعلى الرغم من التقدم الملحوظ في التقنيات الزراعية وزيادة الإنتاج الغذائي العالمي، لا يزال ملايين الأفراد يعانون من انعدام الأمن الغذائي بدرجات متفاوتة، نتيجة تداخل عوامل متعددة تشمل النمو السكاني السريع، والتوسع الحضري، والهجرة، والتغير المناخي، والأزمات الاقتصادية والسياسية. وقد أسهمت هذه المتغيرات في إعادة تشكيل أنماط إنتاج الغذاء وتوزيعه واستهلاكه، مما جعل

تحقيق الأمن الغذائي قضية تتجاوز حدود القطاع الزراعي لتصبح محورًا رئيسًا في الدراسات السكانية والتنموية.وتكتسب العلاقة بين التحولات السكانية والأمن الغذائي أهمية متزايدة في الأدبيات العلمية المعاصرة، إذ لا يقتصر تأثير السكان على زيادة الطلب على الغذاء فحسب، بل يمتد ليشمل تغير أنماط الاستهلاك، والتحولات في توزيع السكان بين الريف والحضر، وتغير هيكل القوى العاملة الزراعية، فضلاً عن الضغوط المتزايدة على الأراضي الزراعية والموارد المائية. وفي المقابل، يؤثر مستوى الأمن الغذائي في الخصائص السكانية من خلال انعكاساته على الصحة العامة، والوفيات، والهجرة، وجودة رأس المال البشري، الأمر الذي يعكس وجود علاقة تفاعلية متبادلة بين الجانبين.

وقد شهد العقد الأخير تحولًا ملحوظًا في توجهات البحوث المتعلقة بالأمن الغذائي، حيث انتقلت من التركيز على زيادة الإنتاج الزراعي بوصفه الحل الرئيس لمشكلة الجوع، إلى تبني منظور أكثر شمولًا يدمج الأبعاد الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية ضمن إطار النظم الغذائية المستدامة. كما برزت موضوعات جديدة، مثل تأثير التغير المناخي في الإنتاج الغذائي، ودور التحضر السريع، والتغير في التركيب العمري للسكان، والهجرة، والتطورات التكنولوجية في تعزيز الأمن الغذائي، وهو ما يعكس تطورًا واضحًا في طبيعة الدراسات المنشورة خلال السنوات الأخيرة.

وعلى الرغم من تنامي الأدبيات في هذا المجال، فإن معظم الدراسات ركزت على تحليل العوامل الاقتصادية أو البيئية بصورة منفصلة، في حين لا تزال المراجعات التي تتناول الأمن الغذائي من منظور التحولات السكانية محدودة نسبيًا. كما أن نتائج الدراسات لم تكن متطابقة، إذ اختلفت في تقدير حجم تأثير النمو السكاني والتحضر والهجرة في الأمن الغذائي باختلاف البيئات الجغرافية ومستويات التنمية والمنهجيات المستخدمة، مما يستدعي إجراء مراجعة موضوعية تُحلل هذه الاتجاهات بصورة نقدية وتحدد أبرز الفجوات البحثية.

وانطلاقًا من ذلك، تهدف هذه المقالة إلى مراجعة وتحليل الأدبيات الحديثة التي تناولت العلاقة بين الأمن الغذائي والتحولات السكانية، من خلال مناقشة أبرز المتغيرات الديموغرافية المؤثرة في الأمن الغذائي، ومقارنة نتائج الدراسات المنشورة، وبيان الاتجاهات البحثية السائدة، والكشف عن الفجوات العلمية التي يمكن أن تمثل منطلقًا لدراسات مستقبلية.

ثانياً: مفهوم الأمن الغذائي وتطوره :

يُعد الأمن الغذائي من المفاهيم متعددة الأبعاد التي شهدت تطورًا ملحوظًا خلال العقود الخمسة الماضية، نتيجة التغيرات الاقتصادية والديموغرافية والبيئية التي أثرت في النظم الغذائية العالمية. ففي بدايات ظهوره خلال سبعينيات القرن العشرين، ارتبط المفهوم أساسًا بتوفير كميات كافية من الغذاء على المستوى العالمي، ولا سيما بعد أزمة الغذاء العالمية عام ١٩٧٤، حيث انصب الاهتمام على ضمان استقرار الإمدادات الغذائية وتجنب تقلبات الإنتاج والأسعار. وبناءً على ذلك، عرّف مؤتمر الغذاء العالمي لعام ١٩٧٤ الأمن الغذائي بأنه توافر إمدادات غذائية عالمية كافية من الأغذية الأساسية بصورة مستمرة بما يضمن استقرار الاستهلاك الغذائي ومواجهة تقلبات الإنتاج والأسعار، وهو تعريف ركز بصورة رئيسة على جانب العرض والإنتاج الغذائي، ومع تطور الدراسات المتعلقة بالفقر والجوع، اتضح أن مشكلة الجوع لا ترتبط دائمًا بنقص الإنتاج الغذائي، وإنما قد تنجم عن ضعف قدرة الأفراد والأسر على الوصول إلى الغذاء بسبب الفقر أو التفاوت في توزيع الموارد. وانعكس هذا التحول في تعريف منظمة الأغذية والزراعة (FAO) عام ١٩٨٣، الذي وسّع مفهوم الأمن الغذائي ليشمل ضمان وصول الفئات السكانية كافة، ولا سيما الفئات الهشة، إلى الغذاء المتاح ماديًا واقتصاديًا، الأمر الذي نقل الاهتمام من الإنتاج وحده إلى إمكانية الحصول على الغذاء.

وشهد مفهوم الأمن الغذائي تطورًا أكثر شمولًا خلال القمة العالمية للأغذية التي عقدتها منظمة الأغذية والزراعة في روما عام ١٩٩٦، حيث اعتمد التعريف الذي لا يزال يمثل المرجع الدولي الأكثر قبولًا حتى اليوم، ونص على أن الأمن الغذائي يتحقق عندما يتمكن جميع الناس، في جميع الأوقات، من الحصول ماديًا واجتماعيًا واقتصاديًا على غذاء كافٍ وآمن ومغذٍ يلبي احتياجاتهم الغذائية وتفضيلاتهم الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية. ويعكس هذا التعريف انتقال المفهوم من التركيز على وفرة الغذاء إلى دمج أربعة أبعاد

مترابطة هي: توافر الغذاء(Availability) ، وإمكانية الحصول عليه(Access) ، والاستفادة منه (Utilization)، واستقراره عبر الزمن(Stability) ، وهي الأبعاد التي أصبحت الإطار المرجعي لتقييم الأمن الغذائي في معظم الدراسات الدولية.

وفي السنوات الأخيرة، اتجهت الأدبيات العلمية إلى توسيع مفهوم الأمن الغذائي ليصبح جزءًا من إطار النظم الغذائية المستدامة (Sustainable Food Systems)، بحيث لم يعد يقتصر على توفير الغذاء، وإنما أصبح يشمل استدامة الموارد الطبيعية، والقدرة على مواجهة الصدمات الاقتصادية والمناخية، وتحقيق العدالة في توزيع الغذاء، وتحسين الأنماط الغذائية والصحية. كما برزت العلاقة الوثيقة بين الأمن الغذائي والتحولات السكانية، إذ تؤثر المتغيرات الديموغرافية، مثل النمو السكاني، والتحضر، والهجرة، والتغير في التركيب العمري، بصورة مباشرة في الطلب على الغذاء وأنماط إنتاجه وتوزيعه واستهلاكه، الأمر الذي جعل الأمن الغذائي قضية محورية في الدراسات السكانية والتنموية المعاصرة.

ثالثاً. النمو السكاني والأمن الغذائي:

في الوقت الذي تطور فيه مفهوم الأمن الغذائي منذ سبعينيات القرن العشرين، فإن الجذور النظرية لتفسير العلاقة بين السكان والغذاء تعود إلى نهاية القرن الثامن عشر، عندما طرح توماس روبرت مالثوس البدايات النظرية لدراسة العلاقة بين السكان والغذاء ، الذي افترض في كتابه (مقال عن مبدأ السكان) الصادر عام ١٧٩٨ أن السكان يميلون إلى النمو بمتوالية هندسية، في حين ينمو إنتاج الغذاء بمتوالية حسابية، الأمر الذي يؤدي إلى اتساع الفجوة بين السكان والموارد الغذائية وظهور المجاعات والفقر ما لم تحدّ منها العوامل الطبيعية أو الاجتماعية. وقد شكّل هذا الطرح نقطة الانطلاق للأدبيات اللاحقة، إلا أن الدراسات الحديثة لم تعد تنظر إلى النمو السكاني بوصفه العامل الوحيد المفسر للأمن الغذائي، بل أصبحت تؤكد أن أثره يتحدد بقدرة النظم الغذائية على التكيف من خلال التقدم التكنولوجي، وتحسين الإنتاجية الزراعية، وكفاءة الحوكمة، وإدارة الموارد.

يُعد النمو السكاني أحد أكثر المتغيرات الديموغرافية حضورًا في الأدبيات الحديثة المتعلقة بالأمن الغذائي، إذ يزداد الاهتمام بدراسة تأثير الزيادة السكانية في الطلب على الغذاء والموارد الطبيعية، ولا سيما في ظل التوقعات التي تشير إلى استمرار نمو سكان العالم ليقترب من ٩.٧ مليار نسمة بحلول عام ٢٠٥٠ ،إلا أن الأدبيات الحديثة تؤكد أن العلاقة بين النمو السكاني والأمن الغذائي ليست علاقة خطية أو حتمية، وإنما تتحدد من خلال تفاعل مجموعة من العوامل الاقتصادية والتكنولوجية والبيئية والمؤسسية، الأمر الذي يجعل أثر النمو السكاني يختلف باختلاف مستويات التنمية والخصائص الجغرافية للدول.

وتتفق معظم الدراسات الحديثة على أن النمو السكاني يؤدي إلى زيادة الطلب على الغذاء، غير أن هذا الارتفاع في الطلب لا يفضي بالضرورة إلى تدهور الأمن الغذائي إذا ترافق مع تحسين الإنتاجية الزراعية، ورفع كفاءة سلاسل الإمداد، والحد من الفاقد الغذائي، وتبني التقنيات الزراعية الحديثة، فضلاً عن تبني سياسات فعّالة لإدارة الموارد الطبيعية. وفي هذا السياق، توصلت دراسة van Dijk وآخرين (٢٠٢١)، التي اعتمدت تحليلًا تجميعياً لنتائج (٥٧) نموذجًا عالميًا، إلى أن الزيادة المتوقعة في الطلب على الغذاء حتى عام ٢٠٥٠ ترتبط بالنمو السكاني، إلا أن حجم هذا التأثير يتأثر بدرجة أكبر بتغير الأنماط الغذائية، وارتفاع مستويات الدخل، وتحسن الإنتاجية الزراعية، مما يشير إلى أن النمو السكاني يمثل أحد محددات الطلب الغذائي، وليس العامل الوحيد المفسر لمستويات الأمن الغذائي.

وفي المقابل، تُظهر الأدبيات تباينًا واضحًا في تأثير النمو السكاني بين الدول منخفضة ومرتفعة الدخل. ففي الدول منخفضة الدخل، غالبًا ما يتزامن النمو السكاني مع محدودية الأراضي الزراعية، وضعف الاستثمار في القطاع الزراعي، وارتفاع معدلات الفقر، وتكرار الصدمات المناخية، وهو ما يزيد من هشاشة النظم الغذائية ويُفاقم مستويات انعدام الأمن الغذائي. أما في الدول مرتفعة الدخل، فتشير الدراسات إلى أن أثر النمو السكاني يكون أقل وضوحًا، نتيجة ارتفاع الإنتاجية الزراعية، وتحسن كفاءة النظم الغذائية، وتطور البنية

التحتية، وارتفاع القدرة الشرائية، مما يجعل العوامل الاقتصادية والمؤسسية أكثر تأثيرًا من النمو السكاني ذاته في تفسير التباين في مستويات الأمن الغذائي.

كما تشير المراجعات الحديثة إلى أن مرونة سلاسل الإمداد الغذائي، والتقدم التكنولوجي، والابتكار الزراعي، وجودة الحوكمة، أصبحت من العوامل الحاسمة في تحديد قدرة النظم الغذائية على الاستجابة للضغوط السكانية، الأمر الذي أدى إلى تحول في تفسير العلاقة بين النمو السكاني والأمن الغذائي من منظور أحادي يركز على حجم السكان، إلى منظور متعدد الأبعاد يدمج العوامل السكانية والاقتصادية والبيئية والمؤسسية في إطار تحليلي واحد .

وبمقارنة نتائج الدراسات السابقة، يتضح وجود اتفاق عام على أن النمو السكاني يزيد من الضغوط الواقعة على النظم الغذائية من خلال رفع الطلب على الغذاء والموارد الطبيعية، إلا أن الخلاف يتمثل في تقدير حجم هذا التأثير والعوامل الوسيطة التي تحدده. فبينما تؤكد بعض الدراسات أن الابتكار الزراعي وتحسين كفاءة استخدام الموارد قادران على الحد من الآثار السلبية للنمو السكاني، ترى دراسات أخرى أن جودة المؤسسات والسياسات العامة، ومستوى التنمية الاقتصادية، ومرونة النظم الغذائية، تمثل عوامل أكثر تأثيرًا في تحقيق الأمن الغذائي من الزيادة السكانية بحد ذاتهافيما يلي التركيز على ابرز المتغيرات المؤثرة في الامن الغذائي :

١. **التركيب العمري والأمن الغذائي :** يمثل التركيب العمري أحد المتغيرات الديموغرافية التي حظيت باهتمام متزايد في الأدبيات الحديثة المتعلقة بالأمن الغذائي، ولا سيما في ظل تسارع التحول الديموغرافي وارتفاع نسبة كبار السن في العديد من دول العالم. وتشير الدراسات إلى أن تأثير التركيب العمري لا يقتصر على تغيير حجم الطلب على الغذاء، بل يمتد إلى التأثير في الإنتاج الزراعي، وتكوين القوى العاملة، وأنماط الاستهلاك الغذائي، بما يجعل العلاقة بين التركيب العمري والأمن الغذائي أكثر تعقيدًا من مجرد التغير في أعداد السكان.

وتبين الدراسات التطبيقية أن ارتفاع نسبة كبار السن في المناطق الريفية قد ينعكس سلبًا على الإنتاج الزراعي، نتيجة انخفاض حجم القوى العاملة وازدياد هجر الأراضي الزراعية. فقد أظهرت دراسة Ren وآخرين (٢٠٢٣)، التي اعتمدت بيانات أكثر من (30000) أسرة زراعية في الصين، أن الشيخوخة السكانية أسهمت في تقليص حجم الحيازات الزراعية، وزيادة هجر الأراضي، وانخفاض الإنتاجية الزراعية ودخل المزارعين، الأمر الذي يفرض تحديات مباشرة أمام استدامة الأمن الغذائي، خاصة في المناطق الزراعية التي تشهد تناقصًا في السكان في سن العمل.

ومن جانب آخر، تشير الأدبيات إلى أن التحول في الهيكل العمري يصاحبه تغير في أنماط الاستهلاك الغذائي. فقد أوضحت دراسة Bodirsky وآخرين (٢٠٢٠) أن شيخوخة السكان، إلى جانب ارتفاع الدخول والتحضر، تؤدي إلى تغيرات في الطلب على الغذاء، وزيادة استهلاك الأغذية ذات القيمة المضافة، بما يرفع الضغوط على النظم الغذائية ويستدعي تطوير سياسات غذائية أكثر استدامة. كما بين تحليل Ambikapathi وآخرين (٢٠٢٢) أن التحولات الديموغرافية، ومنها تغير الهيكل العمري، تتفاعل مع التحولات الاقتصادية والتحضر لتشكيل أنماط جديدة للنظم الغذائية، حيث تتحسن القدرة على توفير الغذاء في كثير من الدول، إلا أن ذلك لا ينعكس بالضرورة على جودة التغذية أو عدالة الوصول إليها.

وتشير المقارنة بين هذه الدراسات إلى اتفاقها على أن أثر التركيب العمري لا يتحدد بنسبة الأطفال أو كبار السن في حد ذاتها، وإنما بقدرة المجتمع على التكيف مع التحول الديموغرافي من خلال تعزيز الإنتاجية الزراعية، ورفع كفاءة أسواق العمل، وتطوير نظم الحماية الاجتماعية. وعليه، فإن الأدبيات الحديثة تنظر إلى التركيب العمري باعتباره عاملًا يؤثر في الأمن الغذائي عبر مسارات اقتصادية وإنتاجية واستهلاكية متداخلة، وليس بوصفه متغيرًا ديموغرافيًا مستقلًا يمكن تفسير الأمن الغذائي من خلاله بمعزل عن بقية العوامل.

٢. **الهجرة والأمن الغذائي :** تُعد الهجرة أحد أهم التحولات السكانية التي حظيت باهتمام متزايد في الأدبيات الحديثة المتعلقة بالأمن الغذائي، نظرًا لتعدد مسارات تأثيرها في إنتاج الغذاء وإمكانية الحصول عليه واستقراره. وتشير الدراسات إلى أن العلاقة بين الهجرة والأمن الغذائي تتسم بالطابع التبادلي؛ إذ قد يدفع انعدام الأمن الغذائي الأفراد إلى الهجرة بحثًا عن فرص معيشية أفضل، في حين تؤثر الهجرة بدورها في الأمن الغذائي للأسر والمجتمعات من خلال التحويلات المالية، وتغير هيكل القوى العاملة، وإعادة تشكيل سبل العيش.

وتُظهر الدراسات التطبيقية تباينًا في آثار الهجرة باختلاف السياقات الاقتصادية والمؤسسية. فقد توصلت دراسة Seydou (٢٠٢٣)، التي شملت (٢٦) دولة في أفريقيا جنوب الصحراء، إلى أن التحويلات المالية للمهاجرين أسهمت في تحسين الأمن الغذائي بجميع أبعاده، ولا سيما في الدول التي تتمتع بمستويات أفضل من الحوكمة، مما يشير إلى أن فعالية الهجرة في تعزيز الأمن الغذائي تعتمد على البيئة المؤسسية إلى جانب حجم التحويلات المالية. كما بينت دراسة Sulemana وآخرين (٢٠٢٣) أن أثر التحويلات المالية ليس متجانسًا بين الدول، بل يختلف وفق مستويات الدخل، حيث كانت آثارها أكثر وضوحًا في الدول منخفضة ومتوسطة الدخل مقارنة بالدول ذات الدخول الأعلى، وهو ما يعكس اختلاف قدرة الأسر على توظيف التحويلات في تحسين أوضاعها الغذائية.

وتشير المقارنة بين هذه الدراسات إلى وجود اتفاق على أن الهجرة يمكن أن تسهم في تعزيز الأمن الغذائي عندما تؤدي إلى زيادة دخول الأسر وتحسين قدرتها على الحصول على الغذاء، إلا أن هذا الأثر يظل مشروطًا بجودة المؤسسات والسياسات الاقتصادية ومستوى التنمية. وفي المقابل، قد تؤدي الهجرة، خاصة القسرية منها، إلى إضعاف الإنتاج الزراعي واستنزاف القوى العاملة وارتفاع مستويات الهشاشة الغذائية في مناطق المنشأ، مما يؤكد أن العلاقة بين الهجرة والأمن الغذائي ليست أحادية الاتجاه، وإنما تتشكل من خلال تفاعل العوامل السكانية والاقتصادية والمؤسسية.

٣. **التحضر والأمن الغذائي :** أصبح التحضر أحد أكثر التحولات السكانية تأثيرًا في الأمن الغذائي، نتيجة ما يفرضه من تغيرات في توزيع السكان، وأنماط استهلاك الغذاء، وسلاسل الإمداد، واستخدامات الأراضي. وتشير الأدبيات الحديثة إلى أن العلاقة بين التحضر والأمن الغذائي تتسم بالتعقيد، إذ لم يعد التحضر يُنظر إليه بوصفه عاملًا سلبيًا أو إيجابيًا بصورة مطلقة، وإنما تتحدد آثاره وفق مستوى التنمية، وكفاءة التخطيط الحضري، ومرونة النظم الغذائية. وقد أوضحت مراجعة de Bruin وآخرين (٢٠٢١) أن التحضر يؤدي إلى إعادة تشكيل النظم الغذائية من خلال زيادة الطلب على الغذاء، وتغير الأنماط الغذائية، وتعقيد الروابط بين المنتجين والأسواق، إضافة إلى إحداث تغيرات مباشرة وغير مباشرة في استخدامات الأراضي، مع إبراز أهمية البنية التحتية والربط بين المناطق الريفية والحضرية في تعزيز كفاءة النظام الغذائي.

كما تؤكد الأدبيات الحديثة أن آثار التحضر تختلف باختلاف السياقات الاقتصادية والمؤسسية. ففي المدن التي تتمتع ببنية تحتية متطورة وروابط فعالة بين الريف والحضر، يسهم التحضر في تحسين كفاءة سلاسل الإمداد، وتوسيع فرص الوصول إلى الأسواق، وزيادة تنوع الأغذية المتاحة للمستهلكين. وفي المقابل، قد يؤدي التحضر السريع وغير المخطط إلى تقلص الأراضي الزراعية، وارتفاع الاعتماد على الأسواق الغذائية، وزيادة تعرض الأسر منخفضة الدخل لتقلبات أسعار الغذاء، بما ينعكس سلبًا على الأمن الغذائي، خاصة في الدول النامية. وتؤكد الأدلة الحديثة أن هذه الآثار لا ترتبط بمعدل التحضر وحده، بل تتأثر أيضًا بجودة التخطيط الحضري، وكفاءة الحوكمة، وقوة الروابط بين المناطق الريفية والحضرية.

وتُظهر المقارنة بين الأدبيات أن التحضر لا يمثل في حد ذاته عاملًا مسببًا لتحسن الأمن الغذائي أو تدهوره، وإنما يُعد قوة محركة لإعادة تشكيل النظم الغذائية، بحيث يتوقف أثره النهائي على قدرة السياسات العامة ومؤسسات التخطيط على إدارة التحول الحضري، وتعزيز كفاءة سلاسل الإمداد، وتحقيق التوازن بين التوسع العمراني والمحافظة على الموارد الزراعية.

كما أن تأثير التحولات السكانية في الأمن الغذائي لا يتحدد بالمتغيرات الديموغرافية وحدها، وإنما يتأثر بدرجة كبيرة بمستوى التطور التكنولوجي للنظم الغذائية. فقد أسهمت التقنيات الزراعية الحديثة، والميكنة، والزراعة الدقيقة، والهندسة الوراثية، وتقنيات التخزين والنقل وسلاسل التبريد، في الحد من الآثار السلبية للنمو السكاني، وارتفاع معدلات التحضر، والهجرة الريفية، والشيخوخة السكانية، من خلال رفع إنتاجية الموارد وتقليل الفاقد الغذائي وتعزيز كفاءة سلاسل الإمداد. وفي المقابل، ما تزال الدول منخفضة الدخل أكثر عرضة لتأثيرات التحولات السكانية نتيجة محدودية تبني هذه التقنيات وضعف الاستثمار في الابتكار الزراعي، مما يفسر جانبًا من التباين في مستويات الأمن الغذائي بين أقاليم العالم. وعليه، تمثل التكنولوجيا عاملًا وسيطًا يحدد قدرة النظم الغذائية على التكيف مع التحولات السكانية وتحقيق الأمن الغذائي بصورة مستدامة.

رابعاً : اتجاهات الأدبيات الحديثة :

تكشف مراجعة الأدبيات الحديثة التي تم مراجعتها في هذه المقالة عن تحول ملحوظ في تفسير العلاقة بين التحولات السكانية والأمن الغذائي. فبعد أن ركزت الأدبيات التقليدية على النمو السكاني بوصفه العامل الرئيس المفسر للضغط على الموارد الغذائية، اتجهت الدراسات الحديثة إلى تبني منظور أكثر شمولًا، ينظر إلى الأمن الغذائي باعتباره نتاجًا لتفاعل المتغيرات الديموغرافية مع العوامل الاقتصادية والبيئية والمؤسسية داخل إطار النظم الغذائية .(Food Systems) ووفقًا لهذا التوجه، لم يعد تأثير التحولات السكانية يُفسر بصورة منفردة، وإنما من خلال قدرتها على التأثير في إنتاج الغذاء، وسلاسل الإمداد، وأنماط الاستهلاك، وإمكانية الوصول إلى الغذاء، ومدى مرونة النظم الغذائية في مواجهة الأزمات.

كما تُظهر الأدبيات اتفاقًا واسعًا على أن المتغيرات السكانية لا تؤثر في الأمن الغذائي بالدرجة نفسها أو عبر المسارات ذاتها. فبينما يرتبط النمو السكاني بزيادة الطلب على الغذاء والموارد الطبيعية، يؤثر التحضر في إعادة تشكيل النظم الغذائية وأنماط الاستهلاك، في حين تمارس الهجرة أثرًا مزدوجًا من خلال التحويلات المالية أو فقدان القوى العاملة الزراعية، أما التحولات في التركيب العمري فتنعكس على حجم القوى العاملة والإنتاجية الزراعية والاحتياجات الغذائية للفئات العمرية المختلفة. إلا أن الدراسات تختلف في تقدير حجم هذه التأثيرات، إذ تؤكد بعض البحوث أن المتغيرات الاقتصادية والمؤسسية تمثل العامل الحاسم في تفسير تباين مستويات الأمن الغذائي بين الدول، في حين ترى دراسات أخرى أن الآثار الديموغرافية تزداد وضوحًا في البيئات التي تعاني ضعف الحوكمة، أو محدودية الموارد، أو ارتفاع التعرض للصدمات المناخية.

وتبرز من خلال هذه المراجعة مجموعة من الفجوات البحثية التي ما تزال بحاجة إلى مزيد من الدراسة. فمن ناحية، يلاحظ أن معظم الدراسات ركزت على تحليل كل متغير ديموغرافي بصورة مستقلة، في حين لا تزال الدراسات التي تتناول التأثير التكاملي للتحولات السكانية في الأمن الغذائي محدودة خاصة في البلدان النامية. كما يلاحظ أن العديد من الدراسات اعتمدت المؤشرات الاقتصادية أو الزراعية التقليدية، في حين ما تزال هناك حاجة إلى توظيف أدوات التحليل المكاني، ونظم المعلومات الجغرافية، والنماذج الديموغرافية، لفهم التباينات المكانية في الأمن الغذائي بصورة أكثر دقة.

وبناءً على ذلك، يمكن الاستنتاج أن الأدبيات الحديثة انتقلت من تفسير العلاقة بين السكان والغذاء بمنظور كمي يركز على حجم السكان، إلى منظور تكاملي يربط بين التحولات الديموغرافية وخصائص النظم الغذائية وقدرتها على التكيف والاستدامة. ومن ثم، فإن تطوير السياسات الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي يتطلب عدم الاكتفاء بمراقبة المؤشرات السكانية، بل فهم كيفية تفاعلها مع المتغيرات الاقتصادية والبيئية والمؤسسية ضمن إطار تنموي شامل.

خامساً: الاستنتاجات:

١. أظهرت مراجعة الأدبيات أن أثر التحولات السكانية في الأمن الغذائي ليس ثابتًا، وإنما يتباين باختلاف قدرة النظم الغذائية على التكيف مع المتغيرات الديموغرافية من خلال التكنولوجيا، والحوكمة، وكفاءة إدارة الموارد.

٢. تكشف الدراسات الحديثة عن انتقال واضح من التفسير الديموغرافي التقليدي، الذي يربط الأمن الغذائي بالنمو السكاني، إلى منظور تكاملي يدمج الأبعاد السكانية والاقتصادية والبيئية والتكنولوجية في تفسير الأمن الغذائي.

٣. تُعد التكنولوجيا الزراعية وتطوير سلاسل الإمداد والحد من الفاقد الغذائي من أهم العوامل التي تقلل من الآثار السلبية للتحولات السكانية، مما يفسر التباين في مستويات الأمن الغذائي بين أقاليم العالم.

٤. رغم التطور الملحوظ في الأدبيات، ما تزال هناك حاجة إلى دراسات تطبيقية تدمج مختلف التحولات السكانية ضمن إطار تحليلي واحد، مع توسيع البحوث في الدول العربية، ولا سيما العراق، لدعم رسم سياسات غذائية أكثر فاعلية.

٥. سادساً: المراجع :

١. لجنة الامن الغذائي العالمي.(٢٠١٨). *التغذية والنظم الغذائية*. روما.

2. Ambikapathi, R., Schneider, K. R., Davis, B., Herrero, M., Winters, P., Fanzo, J. C., et al. (2022). Global food systems transitions have enabled affordable diets but had less favourable outcomes for nutrition, environmental health, inclusion and equity. Nature Food, 3, 764–779.

3. de Bruin, S., Dengerink, J., & van Vliet, J. (2021). Urbanisation as driver of food system transformation and opportunities for rural livelihoods. *Food Security*, *13*(4).

4. de Bruin, S., & Holleman, C. (2023). *Urbanization is transforming agrifood systems across the rural–urban continuum creating challenges and opportunities to access affordable healthy diets* (FAO Agricultural Development Economics Working Paper No. 23-08). Food and Agriculture Organization of the United Nations.

5. Fanzo, J., Haddad, L., Schneider, K. R., Béné, C., Covic, N. M., Guarin, A., Herforth, A., Herrero, M., Sumaila, U. R., & Abdul-Malak, M. (2021). Rigorous monitoring is necessary to guide food system transformation in the countdown to the 2030 global goals. *Food Policy*, *104*.

6. FAO. (n.d.). *Food security: Concepts and measurement*. Food and Agriculture Organization of the United Nations.

7. FAO. (n.d.). *Handbook for defining and setting up a Food Security Information and Early Warning System (FSIEWS)*. Food and Agriculture Organization of the United Nations.

8. FAO, IFAD, UNICEF, WFP, & WHO. (2024). *The State of Food Security and Nutrition in the World 2024: Financing to End Hunger, Food Insecurity and Malnutrition in All Its Forms*. Food and Agriculture Organization of the United Nations.

9. Global Panel on Agriculture and Food Systems for Nutrition. (2020). *Future Food Systems: For People, Our Planet, and Prosperity*. Global Panel.

10. Malthus, T. (1798). *An essay on the principle of population*. Electronic Scholarly Publishing Project.
11. Ramachandran, S., & Crush, J. (2023). *Food security, equitable development and South–South migration: Towards a research agenda*. *International Migration, 61*(6), 341–344
12. Ren, Y., et al. (2023). Ageing threatens sustainability of smallholder farming in China. *Nature, 614*.
13. Seydou, L. L. (2023). *Effects of remittances on food security in sub-Saharan Africa*. *African Development Review, 35*(2), 126–137.
14. Simon, G.-A. (2012, March 19–24). *Food security: Definition, four dimensions, history* [Lecture notes/Presentation slides]. Joint training programme for IPAD Master (SupAgro, Montpellier), University of Roma Tre, Faculty of Economics, Rome, Italy.
15. Bodirsky, B. L., Dietrich, J. P., Martinelli, E., Stenstad, A., Pradhan, P., Gabrysch, S., Mishra, A., Weindl, I., Le Mouël, C., Rolinski, S., Baumstark, L., Wang, X., Waid, J. L., Lotze-Campen, H., & Popp, A. (2020). The ongoing nutrition transition thwarts long-term targets for food security, public health and environmental protection. Scientific Reports, 10(1), Article 19778.
16. Sulemana, I., Anarfo, E. B., & Doabil, L. (2023). Migrant Remittances and Food Security in Sub-Saharan Africa: The Role of Income Classifications. *International Migration Review*, *57*(2).
17. United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division. (2024). *World Population Prospects 2024*. United Nations.
18. van Dijk, M., Morley, T., Rau, M. L., & Saghai, Y. (2021). A meta-analysis of projected global food demand and population at risk of hunger for the period 2010–2050. *Nature Food*, *2*(7).